مستعرضة مبادرة مملكة البحرين في توفير الرعاية الصحية في الدول المتعرضة للصراعات

السفيرة الدكتورة أروى السيد لـ«الخليج الطبي»:

نسعى لتوحيد الجهود بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وجميع الجهات المعنية

تصوير: محمود بابا

خرجت القمة العربية بمجموعة من القرارات المدرجة، منها ما يتعلق بالموقف العربي تجاه مختلف القضايا. وكان في (إعلان البحرين) مختلف المبادرات المهمة، منها واحدة تخص الصحة. وفي الحوار التالي سنتعرف بشكل أوسع من سعادة السفيرة الدكتورة أروى حسن السيد رئيس قطاع شؤون حقوق الإنسان بوزارة الخارجية على استعداد مملكة البحرين لتنفيذ مبادرات الرعاية الصحية في الدول المتعرضة للصراعات ودور بعض الجهات المساعدة.

لمملكة البحرين دور بارز في مساعدة الشعب الفلسطيني منذ سنوات عديدة... كيف يمكن أن يتحقق ذلك بشكل أعمّ وأشمل عبر تنفيذ مبادرات إعلان البحرين؟

تقف مملكة البحرين موقفاً مبدئياً ثابتاً إزاء القضية الفلسطينية، فهي داعمة لحقوق الشعب الفلسطيني منذ سنوات عديدة على مختلف الأصعدة.

ودائماً ما تؤكد مملكة البحرين أنه لا يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة من دون إيجاد الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية، وذلك بحصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

يمكن تحقيق دعم أكثر شمولية وتكاملاً للشعب الفلسطيني الشقيق في خضم الأزمة الحالية من خلال المبادرات الإنسانية متعددة الأبعاد التي تم طرحها من قبل حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، في القمة العربية التي استضافتها مملكة البحرين في ١٦ من مايو الماضي، والتي تم اعتمادها من قبل الدول العربية الأعضاء لتكون مبادرات بحرينية تحظى بالدعم والإجماع العربي. ومن أبرز هذه المبادرات الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إيجاد حلول جذرية للقضية الفلسطينية وتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. ويمثل هذا المؤتمر فرصة لتوحيد الجهود الدولية وإشراك جميع الأطراف المعنية في حوار بناء يفضي إلى حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، بما ينهي الاحتلال الاسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، والقابلة للحياة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، للعيش بأمن وسلام إلى جانب اسرائيل. علاوة على ذلك، سيسهم تفعيل دور الدبلوماسية العربية من خلال توجيه وزراء الخارجية للتواصل مع نظرائهم في دول العالم لحثهم على الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتعزيز شرعيتها وحصولها على الدعم الدولي اللازم لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني وبدء عملية البناء والتعافي.

ولا يقتصر دعم الأشقاء الفلسطينيين المتضررين من الوضع الراهن على الجانب السياسي فحسب، بل يشمل أيضاً دعم الخدمات التعليمية والصحية لهم وغيرهم من المتضررين من الصراعات في المنطقة، وذلك من خلال التعاون بين جامعة الدول العربية واليونسكو ومملكة البحرين، لتوفير فرص تعليمية نوعية لمن حرموا حقوقهم الأساسية جراء النزاعات، مما يسهم في إعادة بناء حياتهم وتمكينهم من المساهمة في مجتمعاتهم. وفي نفس السياق، يتجلى دعم الأشقاء الفلسطينيين المتضررين من الأزمة القائمة في الاهتمام بالرعاية الصحية من خلال تفعيل جهود تحسين الخدمات الصحية وتطوير صناعة الدواء واللقاحات في الدول العربية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومملكة البحرين. ويطمح هذا التعاون إلى توفير العلاج اللازم للمتضررين والحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي غالبًا ما ترافق الصراعات. بالإضافة إلى ذلك، نرى في تعزيز التعاون العربي في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي خطوة مستقبلية مهمة في توفير بيئة ملائمة للمبتكرين والابتكار ولتطوير قطاع خدمات مالية مرن وسلس يلبي احتياجات الأفراد والمجتمعات في مرحلة البناء والتعافي المهمة، ويعزز من تسريع تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات المتضررة من الصراع القائم.

ماهي أهم المقترحات حول الإسهام في توفير الرعاية الصحية المطلوبة في الدول المتعرضة للصراعات؟

يتطلب تحسين الرعاية الصحية في الدول المتضررة تركيز الجهود العالمية نحو إعادة بناء شاملة ومتكاملة، مع البدء بتعزيز البنية التحتية الصحية، من خلال ترميم المرافق المتضررة، وتوفير الإمدادات الطبية الأساسية، وتدريب الكوادر الصحية المحلية، وحمايتهم. وهذه الخطوات الرئيسية تمهد الطريق لاستعادة الخدمات الصحية الحيوية لمرحلة التعافي والبناء، كخدمات الرعاية الصحية الأولية، ورعاية الأم والطفل، والدعم النفسي للمتضررين.

بالتزامن مع ذلك، سنسعى لتوحيد الجهود من خلال التعاون الوثيق مع مختلف الشركاء والداعمين وجامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية وجميع الجهات المعنية، لتعزيز النظم الصحية وتطوير نظم المعلومات الصحية، ودعم برامج الصحة العامة. هذا التكامل سيضمن تقديم الخدمات الصحية بفعالية وكفاءة أكبر، وسيسهل تحديد الاحتياجات الصحية وتخصيص الموارد بشكل أمثل. ولا يغيب عن ذهننا دور الابتكار والتكنولوجيا في تخطي العقبات اللوجستية والأمنية التي قد تعترض تقديم الرعاية الصحية في المناطق المتضررة. فحلول مثل التطبيب عن بعد، والخدمات الصحية عبر الهاتف المحمول، تفتح آفاقا جديدة لتوفير الرعاية الصحية للمناطق النائية.

أخيرًا، لا يمكن إغفال أهمية التمويل المستدام في ضمان استمرارية الخدمات الصحية. وسيتطلب ذلك الالتزام بزيادة التمويل الدولي المخصص للرعاية الصحية في الدول المتضررة، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع الصحي.

من خلال هذه الجهود المتكاملة، يمكننا أن نحدث فارقا حقيقيًا في تحسين الوضع الصحي للسكان في الدول التي عانت من ويلات الحروب والصراعات. ولكن، يبقى بناء السلام والاستقرار حجر الزاوية في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة لتقديم الرعاية الصحية.

سيكون هناك عمل متكامل تشارك فيه مختلف الأطراف على الأصعدة المحلية والاقليمية والدولية. فدولياً وإقليمياً لا بد من حشد الدول كحكومات وكرأي عام بشكل مكثف لدعم مثل هذه المبادرة الإنسانية عبر مختلف المنصات الدولية والدبلوماسية، وحث الدول على أن تكون جزءاً فاعلاً فيها، ولا بد أن يكون هنالك تعاون كبير مع المنظمات الدولية المعنية، على رأسها منظمة الصحة العالمية والجامعة العربية.

وكذلك على الصعيد المحلي، لا بد من زيادة الوعي بأهمية الحق في الصحة للجميع، ودعم المؤسسات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال والتي توفر هذه النوعية من الخدمات بالإضافة إلى إمكانية مشاركة القطاعات المختصة بالتكنولوجيا وبتقديم الخدمات عبر التقنيات الحديثة عن بُعد، وغيرها الكثير من المقترحات والأفكار التي يجري العمل على بلورتها بشكلها النهائي حالياً. كيف يمكن التعامل مع التحديات التي قد تواجه الجهات المعنية عند توفير الدواء والعلاج في هذه المناطق؟

بالطبع هناك تحديات عديدة في المنطقة وخصوصاً في أماكن النزاعات. وتوفير الرعاية الصحية في مناطق الصراعات لن يخلو من تحديات، ولكن هذا بالطبع لن يشكل عائقاً أمام التنفيذ، إذ تتم دراسة تنفيذ المبادرة بشكل واف مع مراعاة الظروف الإقليمية بحيث يتم تطبيقها بشكل عملي عبر مراحل معينة لضمان أن يتم توفير مختلف الخدمات الصحية، وفي ذات الوقت الحفاظ على سلامة أرواح الطواقم الطبية وكذلك المرضى والمصابين. إن توفير الدواء والعلاج في مناطق الصراع سيشكل تحديًا حقيقيًا بسبب صعوبات متعددة، منها صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، ونقص الإمدادات الطبية، وتدمير البنية التحتية الصحية وغيرها، وجميعها عوامل تعيق وصول الدواء والعلاج إلى المحتاجين. ولكن هذه التحديات ليست مستعصية على الحل، فمن خلال التعاون مع المنظمات المحلية، وتوظيف شبكات التوزيع المجتمعية، والاستفادة من التقنيات الحديثة كالطائرات بدون طيار، يمكن التغلب على صعوبة الوصول. كما أنه مع تفعيل جهود تعزيز سلاسل التوريد العالمية، ورفع التنسيق مع الشركات المصنعة للأدوية، وتوفير التمويل اللازم، سيمكن التعامل لدرجة عالية مع مشكلة نقص الإمدادات. كما أن إعادة بناء المستشفيات والعيادات المتضررة، وتوفير المعدات الطبية اللازمة، وتدريب الكوادر الصحية على استخدامها، جميعها عوامل تسهم في إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات المعنية أن تتبنى حلولاً مبتكرة مثل التطبيب عن بعد، والصيدليات المتنقلة، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، لتقديم الدواء والعلاج للمحتاجين في مناطق الصراع.

ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ مبادرات مملكة البحرين؟

مؤسسات المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من العمل الإنساني والعمل المتصل بمجال حقوق الإنسان، فهم على مقربة من نبض الشارع ومتواجدون في مختلف الميادين، وحراكهم وأفكارهم تثري العمل الحقوقي والإنساني.

وبلا شك فإن المجتمع المدني سيكون له دور في العمل على هذه المبادرة المهمة ولا سيما في ظل وجود جمعيات ناشطة وذات خبرة في هذا المجال.

وإنّ توعية المجتمع بأهمية هذه المبادرات وتعزيز ثقافة التطوع عبر تشجيع الشباب والشابات على الانخراط في هذا العمل الإنساني وتقديم البرامج التدريبية والتوعوية وكذلك عدد من الخدمات الطبية، سوف تسهم في إثراء ومتابعة تنفيذ هذه المبادرة على أكمل وجه.

كلام في الصحة

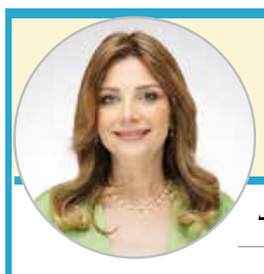

بقلم: لمياء إبراهيم سيد أحمد

ضجيج إبر التنحيف

نشهد للتطور الطبي المستمر توفير علاجات متنوعة للسمنة، تساعد الشخص على فقدان وزنه الزائد من خلال علاجات مختلفة، إلى ان وصلنا الى أحدثهم وهي ابر التنحيف التي تثير ضجة كبيرة في الفترة الحالية.

تحدث فرقًا سريعًا في فقدان الوزن في مدة قصيرة، خصوصا مع تصريحات بعض المشاهير لسبب خسارتهم الوزن المذهلة والفضل لاستخدام ابر التنحيف.

وهي علاج معترف به دوليا لعلاج السمنة بمختلف اسمائها، ولكن على الشخص أن يعرف مدى حاجته الى استخدام الإبرة، وذلك بحساب كتلة الجسم وإجراء تحليلات ضرورية عن طريق طبيب متخصص في علاج السمنة والأمراض المصاحبة لها.

وتعد علاجات السمنة بالحقن مناسبة لمن يعانون من السمنة البسيطة والمتوسطة.

إن أخذ هذا النوع من العلاج من دون وصفة طبية يتسبب في أعراض خطيرة. وقد ظهر لها بعض المعارضين، حيث شكك بعض الباحثين في فوائدها عند الاستخدام على المدى الطويل.

تشير الدراسات الى أنه حين يتوقف الشخص عن أخذ الحقن الأسبوعية للتنحيف، فإنه قياسيا سيستعيد ما يقارب ثلثي وزنه المفقود خلال سنة.

وأوضحت نفس الدراسة أن ممارسة الرياضة في أثناء العلاج تجعل قابلية المرضى لزيادة الوزن أقل مقارنةً بسواهم.

فقد تمكن الكثير من ممارسي الرياضة من تقليل ١٠% على الأقل من وزنهم الأصلي بعد توقفهم عن العلاج مدة عام.

حتى الآن ما زال الباحثون يكتشفون الطريقة المُثلى لاستخدام ميزات عمل هذا النوع من الابر بهدف التخسيس وأيضا التحكم في فقدان الوزن.

إذا ما تم استخدامها مع ممارسة الرياضة وبالتأكيد اختيار الطعام الصحي هو الأساس في خطة فقدان الوزن الصحيحة.

الدكتورة كوثر العيد: جمعية أصدقاء الصحة تشارك في تفعيل وتنفيذ مبادرة إعلان البحرين

دور جمعية أصدقاء الصحة في تنفيذ مبادرة إعلان البحرين

أوضحت الدكتورة كوثر العيد رئيس جمعية أصدقاء الصحة أن الجمعية تلعب دوراً صحياً توعوياً بارزاً داخل وخارج مملكة البحرين منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٠، وتعمل على تحقيق أهدافها الموضوعة للوصول إلى جودة حياة أفضل بالتعاون مع شركائها بالمجتمع المحلي والخليجي والإقليمي.

وأضافت في هذا السياق عقد قطاع شؤون حقوق الإنسان بوزارة الخارجية اجتماعا تنسيقيا، برئاسة سعادة السفير الدكتور يوسف عبدالكريم بوجيري المدير العام للإدارة العامة للشؤون القانونية وحقوق الإنسان بوزارة الخارجية، حضره ممثلون عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالجانب الصحي والإغاثي والتعليمي والحقوقي، من ضمنهم جمعية أصدقاء الصحة، التي تختص بالمجال الصحي التوعوي.

وتطرق الاجتماع إلى المبادرات التي أعلنها جلالة الملك المعظم في القمة العربية الثالثة والثلاثين يوم ١٦ مايو ٢٠٢٤م. وتم التركيز على المبادرة المتعلقة بالمجال الصحي والمبادرة الخاصة بمجال التعليم. وكان الهدف من الاجتماع التنسيقي عمل عصف ذهني وتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني بحضور المعنيين من وزارة الخارجية للوصول إلى الطرق الملائمة لتنفيذ مبادرات إعلان البحرين، وكل جمعية تضع تصوراتها ومقترحاتها بكيفية المضي لمتابعة تنفيذ هذه المبادرات، وتدرس هذه المقترحات من خلال المعنيين بوزارة الخارجية.

جمعية أصدقاء الصحة تُعنى بالمبادرة في المجال الصحي التوعوي، وهي المبادرة الرابعة من مبادرات قمة البحرين لتحسين الرعاية الصحية للمتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، وتطوير صناعات الدواء واللقاحات في الدول العربية، وضمان توافر الدواء والعلاج، بالتعاون والتنسيق المشترك بين جامعة الدول العربية ومنظمة الصحة العالمية ومملكة البحرين.. وقد أبدت الجمعية بعض المقترحات التي من شأنها أن تسهم في تفعيل المبادرة، منها المساهمة في نشر المبادرات الخمس للقمة العربية وتحديداً المبادرة الرابعة على أوسع نطاق من خلال منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وقد بدأت بالفعل التوعية والنشر، وقد وصلت المشاهدات إلى أعلى مستوياتها بين المتابعين على منصات التواصل الاجتماعي للجمعية ومنصاتنا الخاصة والتي تهدف إلى نشر الوعي الصحي المجتمعي.

وبينت الدكتورة كوثر أن الخدمات التي يمكن لجمعية أصدقاء الصحة أن تتبناها في تنفيذ وتفعيل مبادرة إعلان البحرين هي تطوع الاستشاريين والاختصاصيين العاملين بالحقل الطبي والإداري من أعضاء الجمعية في مجالات التدريب أو تقديم خدمات المعالجة وغيرها من الخدمات الطبية كل بحسب تخصصه، وأيضاً المساهمة في جمع التبرعات العينية والنقدية باسم المبادرة الصحية لتوفير النواقص والاحتياجات في أماكن النزاعات، مثال أن يكون عن طريق عمل ورش عمل بتطوع الأطباء المختصين واختصاصيي التغذية العلاجية لتسليط الضوء على أحد أهم المشاكل الصحية التي تهدد المتأثرين من الصراعات والنزاعات بالمنطقة، وهي انتشار أمراض وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وسوف تكون هذه المبادرة بالتعاون مع شركائنا بالمجتمع، بحيث يكون ريع ورش العمل لصالح توفير المكملات الغذائية اللازمة واللوازم الصحية، ومثال آخر من المساهمات والتبرعات النقدية يمكن توفير مركز طبي متكامل يضم جميع اللوازم الطبية ويكون متنقلاً ويساعد في تقديم الرعاية الصحية لجميع المتضررين، وذلك بتوفير عدد من السيارات الكبيرة المجهزة باللوازم الطبية والطواقم المتخصصة من متطوعي الجمعية.

من المقترحات ايضاً إطلاق حملة وطنية لشعب مملكة البحرين للتعريف بالمبادرات الخمس ورسم خارطة الطريق لهم بآلية المتابعة والتنفيذ، وسوف تشارك الجمعية في وضع الخطط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييمها مع المعنيين من وزارة الخارجية وغيرهم. الدكتورة كوثر العيد: جمعية أصدقاء الصحة تشارك في تفعيل وتنفيذ مبادرة إعلان البحرين.